مراجعة كتاب الاقتصاد والجريمة: (دراسة حالة العراق) الدار الدولية للدراسات والبحوث العلمية، بغداد، العراق، الطبعة الاولى 2023	تواريخ البحث تاريخ تقديم البحث : 2023/7/3 تاريخ قبول البحث :2023/9/22 تاريخ رفع البحث على الموقع: 2023/3/15
تأليف أ. د نبيل جعفر المرسومي الباحث حسين علي السيلاوي	
مراجعة وتحليل الاستاذ المساعد سهاد احمد رشيد	
جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد	

المقدمة :

تعد الجرائم وخاصة الجريمة الاقتصادية , من اهم واخطر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي بما تشكله من اخطار تهدد كافة المؤسسات الدولية والوطنية وسيادة الدولة على الاموال . الامرالذي ادى الى العديد من النتائج السلبية اقصادياً اجتماعياً وسياسياً. وتأتي اهمية هذا النوع من الجرائم بانها متلازمة مع الاصلاحات التي تشهدها دول العالم في كافة المجالات ,وبذلك سارعت دول العالم في سن تشريعات تكفل حماية اقتصادها .الامر الذي اصبح معه مكافحة هذا النوع من الجرائم ضرورة ملحة ويستدعي الى تكاتف وتعاون جميع الدول لمواجهتها والقضاء عليها .

يقع الكتاب في 287 صفحة، بما في ذلك المقدمة والفهرست والمصادر. ويشتمل على ثلاث فصول منها الفصل الاول بعنوان العوامل الاقتصادية للجرائم "الاطار النظري والتمهيدي" ويحتوي هذا الفصل على مبحثين الاول بعنوان، المفهوم العام للجريمة وعلاقة الاقتصاد بها. اما المبحث الثاني فقد وضح المؤلفان اهم الاسباب الاقتصادية للجرائم والنموذج الاقتصادي للجريمه ايضاً. والفصل الثاني فقد قدم المؤلفان تحليل اقتصادي للجرائم بعد عام 2003 وايضا يشمل مبحثين هما الاول ، اسباب تفاقم الجرائم في العراق بعد عام 2003 .والثاني كان توضيح للأثارالاقتصادية والاجتماعية للجرائم في العراق. بينما تناول المؤلفان موضوع الواقع الااقتصادي للجرائم في العراق بعد عام2003 موضوعاً للفصل الثالث. ويتضمن مبحثين .الاول، يبين انواع الجرائم في العراق. اما المبحث الثاني فقد تضمن دراسة ميدانية على عينة من النزلاء المحكومين في سجن البصرة المركزي بأخذ عينه عشوائيه.وهذا مما عزز توضيح بيان التعريف بالجريمة وبصورة خاصة "الجريمة الاقتصادية" مع معرفة مختلف اسباب ودوافعها والتوصل الى تقديم اهم مقترحات الحلول لها.

وبمراجعة الخطوط العريضة لمحتويات الكتاب والتي سبق ذكرها، نوجز اهم المؤشرات اوالخصائص التي تتميز بها هذا الكتاب عن غيره:

1- التعريف بدراسة الجرائم بشكل عام والجرائم ذات البعد الاقتصادي بشكل خاص.

2- التركيز على المرحلة التي يمر بها العراق بعد الثمانينيات من القرن الماضي وخاصة فترة بعد الحرب العراقية الايرانية، وكذلك العقوبات الاقتصادية في التسعينات والاحتلال الامريكي 2003. كل هذه كانت اسباب الظواهر سلبية اثرت على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العراقي .

3- من الاسباب الرئيسية لظهور الجرائم بأنواعها هو اعتماد النظام الاشتراكي بوصفه اساس الادارة النظام الاقتصادي منذ عام 1968 حتى عام 2003 .

4- للجرائم اقسام عديدة منها التقليدية وهي صادرة عن افراد من دون ان يكون دافع ارتكابهم اقتصادياً والنوع الثاني هو الجرائم الاقتصادية، فهي تمثل انفعالات صادرة من افراد يكون دوافع ارتكابهم اقتصادياً.

5- اشار الكاتبان الى الناحية التاريخية لاقتصاد الجريمة موضحاً ذلك بوجودها منذ العصر الحجري حيث كان الانسان يعيش حياة الخوف والصراع من اجل البقاء.

6- بدأ الاهتمام بالجريمة الاقتصادية منذ القرن التاسع عشر الميلادي، إذ من هذا التاريخ بدأت النصوص القانونية ذات الطابع الاقتصادي في التشريعات الجنائية للدول.

7- الجرائم الاقتصادية هي جرائم مخالفة وغير المتفقة مع السياسة الاقتصادية للدولة التي تختلف من نظام اقتصادي الى نظام اخر. من اهم اسباب للجرائم لاقتصادية هي الفساد الاداري والمالي وغسل الاموال وتحرير الصكوك المزورة وغيرها.

8- ركز المؤلفان على الجريمة المنظمة حيث تم تعريفها بانها تنظيم يظم جماعات من المجرمين الذين يقومون بأنتاج او عرض وتوفير سلع وخدمات تعرف بأنها غير قانونية، مع وجود جمهور المستهلكين المحتاج لهذه السلع والخدمات وغيرهم من جماعات الموظفين الفاسدين الذين يقومون بحماية هؤلاء المجرمين من اجل الحصول على مكاسب مادية.

9- بين الكاتبان اهم الاثار الاقتصادية لغسل الاموال ومنها(عدم الاستقرار النقدي – تدمير ادامة مشروعات البنى التحتية-عدم الرشد في سلوك المستهلك-قلب هرم البناء الاجتماعي).

10- ومن المواضيع المهمة التي وضحها المؤلفان هي ذكر لاهم الاسباب الاقتصادية التي تتسبب بالجريمة ومنها(التحول الاقتصادي-فلسفة النظام الاقتصادي-التقلبات الاقتصادية – الفقرالفردي –البطالة-مستوى الاجور والوظيفة –قلة التعليم- مستوى الاجور او الوضيفة –قلة التعليم-المستوى الاقتصادي للاسرة).

11- تناول الكتاب ايضاً بيان كيفية ان السياسة المثلى لمكافحة الجرائم حيث ان التحليل الاقتصادي لتكاليف الانشطة الاجرامية لاينحصر بالتكاليف الامنية بل يشمل ايضاً التكاليف التي يتحملها الضحايا مادياًومعنوياً وتكاليف الفرصة البديلة.

12- ان تقلب الوضع الاقتصادي في العراقيين قبل2003 الذي تعددت بسببه الجرائم نوعاً وكثرت كماً وتدخلت انواع جديدة من الجرائم ليس لها صلة سابقة بالمجتمع ووصفه الاقتصادي وكثرة الجرائم ناجمة بالاساس عن كثرة البطالة التي توضح حقيقة التردي الاقتصادي وتغيير الاسس المعمول بها اقتصادياً .

13- بعد 2003 فقد تفاقمت الجرائم في العراق، حيث تعد هذه المرحلة وهي مرحلة مابعد سقوط النظام السابق هي مرحلة جديدة من مراحل الفساد التي مرت على العراق وجاء الفساد كافة الغاية من غزو العراق كانت لنشر الفساد بصورة اوسع اذ بعد سقوط النظام استولت الطبقة الحاكمة على اموال النفط العراقي المهرب والمسروق وسرقة المال العام حتى اصبح الشعب العراقي تحت خط الفقر. وقد تركت هذه الجرائم اثار اقتصادية سلبية على(التنمية البشرية-الدخل القومي-الاستثمار). اما الاثار الاجتماعية فكانت متمثلة(الانتحار-التسول-اختلال الهيكل الاجتماعي-انشاء العشوائيات-تهريب النفط-هجرة الكفاءات- ظاهرة النزوح) .

14- واخيراً تم تطبيق موضوع الكتاب على عينة من النزلاء المحكومين في سجن البصرة المركزي، واحتساب التكلفة، إذ تم اعتماد عدد النزلاء لبيان العوامل الاقتصادية واثرها على الجريمة في العراق من خلال حاصل ضرب العدد الكلي للنزلاء مع (بعض نسب عينة البحث) والحصول على العدد التقريبي لكل متغير اقتصادي ذي اثر في ارتكاب الجريمة.

مما تقدم اعلاه نلاحظ ان المؤلفان قدموا الكتاب بصورة متكاملة ملمة للموضوع نظرياً وعملياً وبصورة واضحة، فقد تناولوا موضوع الجريمة بصورة عامة وبكل مفاهيمها وانواعها واسبابها مع التركيز على موضوع الجرائم الاقتصادية بصورة خاصة وبكل تفاصيلها، مع اخذ العراق حالة خاصة لموضوعهم. وعمل دراسة ميدانية على عينة من نزلاء سجن البصرة المركزي، وختم المؤلفان الكتاب بتقديم مجموعة من النتائج المهمة للموضوع مع مجموعة من المقترحات الواجب اتباعها، وتم الاعتماد بتأليف هذا الكتاب على مجموعة كبيرة من المصادر الرصينة وكانت (175) مصدراً عربياً، اما المصادر الانكليزية فكان عددها (12) مصدراً.